

معلومات «روز اليوسف» تؤكد أن رجل الأعمال الهارب لن يتم تسليمه لمصر قريباً وربما لا يحدث أصلاً نظراً لأنه فاقد للجنسية المصرية حالياً

التحقيقات الإسبانية تكشف تورط حسين سالم في محاولة اغتيال مبارك

انقلب صممت قضية رجل الأعمال الهارب حسين سالم ليصبح هرجا إعلاميا عقب إعلان السلطات الإسبانية نياً اعتقاله - سالم - فجر الخميس الماضي في إحدى فيلاته بضاحية «لاموراليجا الكوينداس» الثرية بمدريد.

وحسب ما نشرته «روز اليوسف» المصرية تمت امس فان عملية المداومة تمت بالتنسيق مع عدد من الأجهزة المصرية السيادية ومكتب العميد مجدي الشافعي مدير الإنتربول المصري، حيث ضبط حسين سالم ونجله خالد حسين سالم ورجل أعمال تركي-تونسى يدعى علي ايفسين وعثرت فرقة مكافحة الاحتيال وسرقة المال العام والتهرب الضريبي الاسبانية بالمكان على 32,5 مليون يورو.

سلطات دبي وفقا لوكالة الأنباء الإسرائيلية الرسمية في 18 يونيو جمدت 1,5 مليار دولار لحسين سالم عندما أرسل في طلب جزء من حسابه لدفع

قصة هروب حسين سالم وعائلته من سويسرا تشابهت قليلا مع قصص روايات أفلام الأكشن خاصة أن سويسرا غضت الطرف عن هروبه حتى لا تخسر سمعتها في الاستثمار الآمن لرؤوس الأموال العربية، حيث ادعت -حسب روز اليوسف - إحدى الشغالات لدى الأسرة في مقر إقامتهم جنيف مرضه وطلبت عربة إسعاف بشكل طارئ وبحضور الإسعاف هرب من الباب الخلفي للقيام مع أسرته حيث انتظرتهم عربتان «فان كبيرة» حملت الأولى الأسرة بينما حملت الثانية ما خف وزنه وزادت قيمته مع طاقم الحراسة.

أما عملية الهروب فكانت تجري تحت عين طاقم مراقبة من الأجهزة المصرية السيادية ويعلم مكتب العميد مجدي الشافعي مدير مكتب الإنتربول المصري وجهاز الأمن الوطني الجديد الذين تابعوه عن كثب ودة يومين كاملين حتى انتهت رحلة أسرته في العاصمة الإسبانية مدريد.

في مدريد ارسل الفريق المصري الخبر المؤكد مع تحذير من معلومات تفيد بأن سالم يخطط للهروب بشكل ربما سيصعب عليه بعدها تتبع خط سيره فجات التعليمات بالقاهرة بضرورة اختبار مدى مقلقة وتعاون السلطات الاسبانية مع قرار الإنتربول الدولي لتفديداً للنشرة الحمراء التي تطلب باعتقاله، فقامت الفرقة بالاتصال بقسم مكافحة غسيل الأموال وقسم التهرب الضريبي وقسم الهجرة وقسم مكتب الإنتربول فرع مدريد وكان



حسني مبارك



حسين سالم



علاء مبارك

مبارك يمتلك فنادق

عملاقة وملاهي

وشركات أراض

ومصانع للسجاد

وقطع غيار سيارات

الـ «بيجو» في تركيا

وأذربيجان

سلطات «دبي»

جمدت 1,5 مليار

دولار لحسين سالم

عندما أرسل في

طلب جزء من حسابه

لدفع الكفالة

المتصل سيدة تحدثت بلكنة مصرية أبلغت عن تاكدها من تواجد حسين سالم بداخل فيلا يمتلكها في ضاحية «لاموراليجا الكوينداس» الثرية بمدريد وبقي الفريق المصري يراقب. بعد دقائق تحول صمت الساعات الأولى من فجر الخميس الماضي في هذا الحسى الهادئ لسارينات عربات الشرطة التي تحمل شعارات عدد كبير من أقسام الشرطة والمباحث الجنائية الإسبانية تقدمت للمنزل وسرعان ما طوقته وبدأ الهجوم المباغت لضبط رجل الأعمال الهارب الذي حير حتى الآن سلطات عدة دول أوروبية كانت آخرها بريطانيا وسويسرا.

كان المتهم بصحبة نجله خالد حسين سالم ومعهما رجل سيطرح في التحقيقات الأولية أنه أعلى وأثمن من حسين سالم نفسه حيث يعتبر حامل مفااتيح الصندوق الأسود لأموال عائلة مبارك الهجرية وهو ذلك الشخص الذي كانت إسرائيل تحول إليه في سبتمبر من كل عام مبلغ 300 مليون دولار هي حقد رشوة صفقة الغاز المصرية - الإسرائيلية على حد تعبير السلطات الإسبانية خلال التحقيقات الأولية.

وقد سجل ضباط عملية المداومة محاولة حسين سالم الانتحار عن طريق تناول قرص غريب خطفته منه يد إحدى الضابطات اللاتي شاركن في عملية الضبط.

وتتوالى الأحداث بعدها فتعلن السلطات الإسبانية أنها كانت على علم بأشياء كثيرة جدا في قضية حسين سالم بل كانت تحقق وتوثق عملية أشد خطورة قام بها لتهريب أموال حسني مبارك وعائلته إلى إسبانيا في فبراير الماضي حيث يوجد لديها حاليا مئات الملايين تخص الرئيس المخلوخ ونجله.

في نفس الوقت أعلنت إسبانيا تجميد 46 مليون دولار أخرى في عدد من البنوك الإسبانية ضمن حسابات حسين سالم المباشرة باسمه وأنها تحقق في حسابات أخرى متضمخة لرجل الأسرار الذي سقط مع سالم ويدعى علي

أول مواطن إسباني تحكّم عليه المحاكم في يوم واحد بدفع كفالة قدرها 27 مليون يورو. أما علي ايفسين التركي الذي لقبته المحكمة الإسبانية نفسها بحامل أسرار حسابات الرئيس المخلوخ حسني مبارك فقد حكم عليه بدفع كفالة قدرها 18 مليون يورو وتجميد كل أصوله الموجودة في إسبانيا ومنعه من السفر لحين استكمال التحقيقات على أساس أنه المتهم الأول في قضية غسيل أموال كبرى نفذها حسين سالم لإخفاء أموال الرئيس المصري المخلوخ حسني مبارك في بنوك إسبانيا.

شبكة الأخبار الإسبانية أنه حامل الأسرار الفعلي لأموال الرئيس المصري المخلوخ وأبنائه لينضح أن ذلك الرجل كان هو حلقة الوصل بين كل شركات علاء جمال مبارك وإسبانيا التي كدسوا فيها الملايين وصادرت سيارات الاسبانية 5 سيارات فارهة قدر ثمنها بعشرة ملايين يورو ووضعت 9 مبان فخمة تحت التحفظ منها اثنتان في حي موراليجا الاثري بمدريد وسبعة عقارات في منطقة منتجع مارييلا ومنطقة كوستا ديل سول جنوب إسبانيا على البحر المتوسط.

المثير أن السلطات الاسبانية كانت قد رصدت 17 مليون يورو أخرى وجدوا أنها حولت من حسابات عديدة من مصر لغير مصر ومنها إلى إسبانيا في الفترة من فبراير 2011 إلى مايو 2011 وذلك المبلغ تم تجميده أيضا الجمعة الماضية بعدما ثبت ملكيته لأسرة مبارك وقد قام حسين سالم بجمعه لحساب الأسرة وسلمه لحامل أسرار حسابات آل مبارك ليضعه بدوره في حسابات سرية باسم الأسرة في بنوك مدريد وذلك على حد ما نشر أيضا في إي إس نيوز الاسبانية في 17 يونيو.

وتورط حسين سالم في قضية التديس من أجل الحصول على الجنسية الاسبانية ليتضح أن سالم تزوج فتاة إسبانية تعمل كعارضة مغمورة في ملهى ليلي 3 نجوم بمدريد مقابل حصولها على مبلغ 50 ألف يورو عام 2007 ليتمكن من الحصول على الجنسية الاسبانية التي حصل عليها في عام 2008.

ورغم الكفالة التي سددها سالم وتقدر بـ 27 مليون يورو إلا انه لم يزل رهن الإقامة الجبرية وعائلته التي يصنعها مصنع على لاسورة الكترونية تحدد مكانه تحت حراسة مكثفة من الشرطة الاسبانية وتجميد كل أرصده المالية في بنوك إسبانيا وسجله القاضي كمتهم ثان محرض في

وسالم كما ذكرت شبكة إيرو بريس الأوروبية أصيح في مساء الجمعة الماضية رقما قياسيا في تاريخ القضاء الاسباني حيث يعد

عدد من العمليات التي وصفتها الشرطة الاسبانية بالعمليات الخطيرة داخل حدود مدينة شرم الشيخ وهي أول إشارة موثقة عن صحة الأنباء التي تحدثت أن تخطيط حسين سالم لخطف أو قتل الرئيس المصري المخلوخ في محل سجنه بمستشفى شرم الشيخ من أجل الفوز بملايين مع علي ايفسين دون غيرهما وتحقق السلطات معه حاليا في تلك المعلومات التي وصفوها بالسرية لخبراتها على العلاقات بين البلدين حيث يعتبر حسين سالم منذ نهاية عام 2008 مواطنا اسبانيا.

وفي تطور جديد للقضية خاطبت السلطات الاسبانية صباح السبت 18 يونيو البنك المركزي القبرصي لإرسال كل المستندات الخاصة بشركات علاء مبارك نجل الرئيس المصري المخلوخ في نيوقوسيا وهي تلك الشركات التي ثبت للقاضي الاسباني بابلو روفائيل قيامها بجمع وتحويل الأموال بشكل منهجي على مدار فترة 7 أعوام كاملة من قبرص إلى بنوك إسبانية بدعوى أنها أموال استثمارات تم تنفيذها في إقامة مشروعات سياحية تخص عائلة مبارك في إسبانيا غير

معظمها سجل رسميا باسم رجل الأعمال التركي الذي تاكدت المعلومات الاسبانية من ضلوعه مساحاة 40 ألف متر مربع في اسطانبول وشركة فنادق 4 نجوم تدعى أليت هوتيل وسنتر عملاق للألعاب الحديثة له 5 فروع في تركيا وشركة في أنزبوجان تسمى أنزبوجان كونترول ولها مصنع منشا على مساحة 35,500 ألف متر مربع، ويملك علي ايفسين باسمه ومبارك في الخلفية، محطة على حصد زعم التحقيق، محطة تلفزيون ستار ويمتلك شركة آذر ساماند لتصنيع قطع غيار العربات البيجو، وربما يقصر لنا ذلك سبب الهجوم على صاحب توكيل البيجو المصري الشهير في نهاية عهد مبارك حيث كان مبارك يريد أن يفتح سوقا لقطع الغيار التي يصنعها مصنعه على حد زعم التحقيق الاسباني، كما يمتلك شركة ستار تاكسي وهي شركة نقل ركاب كبرى وشركة أي ليسينج والصناعات عماق لصناعة السجاد الفاخر باسم كاربت ويفتتح أنشئى طبقا للمستندات عام 2003 والغريب أن ذلك الصنع ينافس المصانع المصرية المشهورة في ذلك المجال بل يحضر أمامها في كل المعارض الدولية بالعالم.

هذا وفي تطور جديد بالقضية عثرت السلطات الاسبانية على عدد من الرسائل بثت من خلال أجهزة الكمبيوتر المملوكة لحسين سالم لبعض الأشخاص في مدينة شرم الشيخ المصرية اتضح أنهم كانوا سيساعدون حسين سالم في

وفي تطور غريب أعلن راديو إسرائيل أن الحماية الإسرائيلية لونا حجابي قد سافرت لمدريد لحضور التحقيقات مع حسين سالم وأنها أرسلت مذكرة قانونية أولية لم تترجم بعد من العربية استندت فيها إلى عدم مشروعية موافقة الحكومة الاسبانية على

هروب حسين سالم

من سويسرا تم تحت

أعين الأجهزة المصرية

وبعلم مدير الإنتربول

المصري وجهاز الأمن

الوطني الجديد

محاامية إسرائيلية تؤكد

تنازل حسين سالم عن

الجنسية المصرية مقابل

حصوله على الإسرائيلية

منذ 2004

إسبانيا تعتقل علي

ايفسين التركي مع

حسين سالم وتلقبه

بحامل أسرار حسابات

الرئيس المخلوخ

حسني مبارك

وفي تطور أخطر اكدت «روز اليوسف» حسب معلومات حصلت عليها أن رجل الأعمال الهارب حسين سالم لن يتم تسليمه لمصر في القريب العاجل حيث تستغرق التحقيقات ربما عاما كاملا وربما لا يمكن تسليمه أصلا نظرا لأنه فاقد للجنسية المصرية حاليا.

أما الأمر الخطير فهو دخول الجزم الأصول المضبوطة لخرزاة الدولة الإسبانية طبقا للقانون الاسباني الصريح في هذا الشأن ومن خلال التحقيق تاكد من أن المحكمة تتعامل من الجمعة الماضية مع الأصول المضبوطة على أساس انها أموال ضبطت في قضية اسبانية خالصة ويحق للدولة الاسبانية مصادرتها بعد الحكم على حسين سالم ومن معه وأن كل مبالغ الفالات الموقعة على حسين سالم ونجله خالد ورجل الأعمال التركي دخلت بالفعل لخرزاة الدولة الاسبانية ولا يمكن تحصيلها في أو أي أموال أخرى لحساب الخزانة المصرية.

وفي تطور جديد قامت طبية اسبانية تعمل بمستشفى مدريد العام بإبلاغ وسائل الإعلام مساء الجمعة 17 يونيو الجاري بأن حسين سالم قد شعر بوعكة صحية شديدة وقد نقل على اثرها لمستشفى مدريد العام تحت حراسة شريطية مكثفة ولم ترد أخبار تؤكد أو تنفي ذلك الخبر.

العوا يعلن رسمياً ترشحه للرئاسة ويصف دعوات «الدستور أولاً» بالفساد

القاهرة - أ.ش.أ: أعلن د.محمد سليم العوا المفكر الإسلامي ترشحه رسمياً لمنصب رئيس الجمهورية، في الوقت الذي أكد فيه رفضه لدعوات «الدستور أولاً»، واصفا إياها بـ «الفساد والانقلاب» على رأي 14 مليون مصري قالوا (نعم) في الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

وقال د.العوا، في مؤتمر صحافي عقده أمام حشد كبير من مؤيديه في «جمعية الثقافة والحوار» التي يرأسها امس الأول، إنه كان قبل توصله إلى هذا القرار مترددا، ويعتذر باعتذار شتى، ويدعو إلى التريث حتى معرفة تصورات المرشحين، وإلى أن يصدر القانون المنظم للانتخابات الرئاسية، إلا أن آراء مناصريه والمجموعات التي عملت من أجل دعمه كمرشح هي ما دعته للتفكير جديا، وإعلان ترشحه الآن.

وعن دعوات «الدستور أولاً»، التي يجري جمع

القاهرة - يو.بي.أي: قررت جماعة الإخوان المسلمين في مصر شطب القبط البارز في الحركة عبدالمنعم أبو الفتوح من عضويتها بسبب قراره بالترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية التي قررت الجماعة عدم المنافسة فيها. وقالت الجماعة في بيان على موقعها على الإنترنت إن مجلس الشورى العام قرر في جلسة عقدها امس الاول «نزال» عضوية أبو الفتوح من الجماعة «بسبب وقار دل الترشح للرئاسة بالمخالفة لقرار المجلس»، وأشار بيان الجماعة الى أن أبو الفتوح خرج على نظم وقواعد الجماعة. غير ان أبو الفتوح رد على بيان الجماعة بأنه لن يتراجع عن ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية وأنه سيستمر «في العمل من أجل مصر ومصلة شعب مصر في أي موقع»، وقال أبو الفتوح إن قرار الجماعة «أمر لا يسفله»، كما أعرب عن ثقته بأنه سيحصل «على أصوات أعداد كبيرة من الجماعة»، وأضاف أنه سيحصل على صوت المرشد العام للجماعة محمد بديع نفسه.

«الإخوان» شطب أبو الفتوح

من عضويتها لترشحه للرئاسة

جاسوسها مقابل 3 مصريين..

والقاهرة تدرس

القاهرة - د.ب.أ: كشف تقرير إخباري مصري امس السلطات الإسرائيلية طلبت من مصر تسليم مواطنها الذي اعتقل قبل أيام، وتؤكد السلطات المصرية أنه ضابط موقبل منهم بالتنجسس، وأوضح صحيفة «الأخبار» المصرية أنها «علمت» أن تسليم الضابط سيكون في مقابل قيام السلطات الإسرائيلية بتسليم ثلاثة مصريين تم القبض عليهم في إسرائيل ويواجهون اتهامات مختلفة. وذكرت الصحيفة أنه يجري حاليا دراسة العرض للرد عليه خلال أيام، وتتهم السلطات المصرية الإسرائيلي إيلان جرابيل بالتنجسس والإضرار بالأمن القومي من خلال محاولاته الوقيعة بين المحتجز والجيش إضافة إلى جمع معلومات تتعلق بالأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بعد ثورة 25 يناير.

رئيس استئناف القاهرة: نقل محاكمة مبارك لشرم الشيخ سيكون لأسباب أمنية

أكد رئيس محكمة استئناف القاهرة، المستشار عبدالعزیز عمر امس الأول إمكانية نقل مقر محاكمة الرئيس المخلوخ حسني مبارك، والمقررة في شهر أغسطس القادم، من القاهرة إلى شرم الشيخ، لأسباب أمنية، أو مرضية، ويشترط لهذا أن يتم تقديم طلب إلى وزير العدل الذي يملك سلطة نقل مقر المحاكمة. وحذر المستشار عمر في حديث لقناة «العربية» من أن إجراء الانتخابات في ظل صعوبات أمنية يهدد نزاهتها، رغم أنها ستقام تحت شعار «قاض لكل صندوق»، وقال إن المستشار أحمد رفعت الذي سيحاكم الرئيس المخلوخ، والذي أفادت معلومات بأنه سيحال إلى العماش في نوفمبر القادم، سيكمل العمل وفقا للالتايد المرعية إلى نهاية العام القضائي في 30 يونيو القادم، وأضاف، أنه إذا استمرت محاكمة مبارك بعد منتصف العام القادم فسيتم تعيين قاض آخر لمواصلة المحاكمة، مع الإقرار بصحة جميع الإجراءات

القاهرة تستأنف المحاكمة: نقل محاكمة مبارك لشرم الشيخ سيكون لأسباب أمنية

القضائية التي تم اتخاذها منذ بدء المحاكمة، موضحا أنه في حالة وفاة أي شخص تجري محاكمته، فإن الدعوى الجنائية تسقط. وقال رئيس محكمة استئناف القاهرة، إن «الضغوط الشعبية التي تطلب بإدانة الرئيس المخلوخ، من الممكن أن تؤثر على المحاكمة لأن القاضي في النهاية بشر، ويمكن أن يتأثر بما يجري حوله»، مشددا على أن إجراء محاكمة عادلة لمبارك سيستلزم وقتا، موضحا أن صدور حكم ضد وزير الداخلية السابق، حبيب العادلي، عقب أربع جلسات محاكمة لم تكن تسرعا، لأنه كان يحاكم وحده، والقضية كانت معقدة، وواضحة. وأعلن رئيس محكمة استئناف القاهرة، أن محاكمة مبارك لن تنقل من خلال وسائل الإعلام، لأن قرار عدم دخول وسائل الإعلام إلى قاعات المحاكم هو قرار مجلس القضاء الأعلى، موضحا أن العلنية لا تعني البث التلفزيوني، بل إمكانية حضور أي شخص لواقع المحاكمة.



محمد العربي